



وزارة المالية  
Ministry of Finance



# الأداء المالي

نشرة ربع سنوية تصدرها وزارة المالية

الربع الأول 2026م



# المحتويات

01 — ملامح أداء الميزانية العامة للدولة  
الربع الأول من عام 2026م

02 — الأداء المالي  
الربع الأول من عام 2026م

- الإيرادات
- الإنفاق
- الإنفاق حسب القطاعات
- مستحقات القطاع الخاص
- الدين العام

03 — الأداء الاقتصادي العالمي والمحلي

04 — الأنظمة الإلكترونية للمستخدمين



# ملاصم أداء الميزانية العامة للدولة

حتى نهاية الربع الأول 2026م

(بيانات مبدئية)



حتى نهاية الربع الأول 2026م

حتى نهاية الربع الأول 2025م

2,985

الإيرادات (مليون عـ)

2,635



3,010

الإنفاق (مليون عـ)

2,771



(25)

العجز (مليون عـ)

(136)



# ملايح أداء الميزانية العامة للدولة

حتى نهاية الربع الأول 2026م

64

دولار أمريكي للبرميل

متوسط سعر النفط



1,025

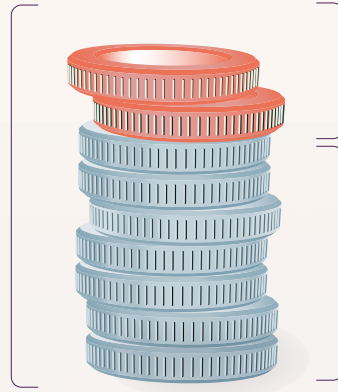
ألف برميل يوميا

متوسط إنتاج النفط



(مليون عـ)

الإنفاق  
3,010



العجز  
(25)

الإيرادات  
2,985

1 بلغ متوسط سعر النفط المحقق نحو (64) دولار أمريكي للبرميل، وبلغ متوسط

كمية إنتاج النفط نحو (1,025) ألف برميل يوميا.

2 سجلت الإيرادات العامة للدولة نحو (2,985) مليون عـ.

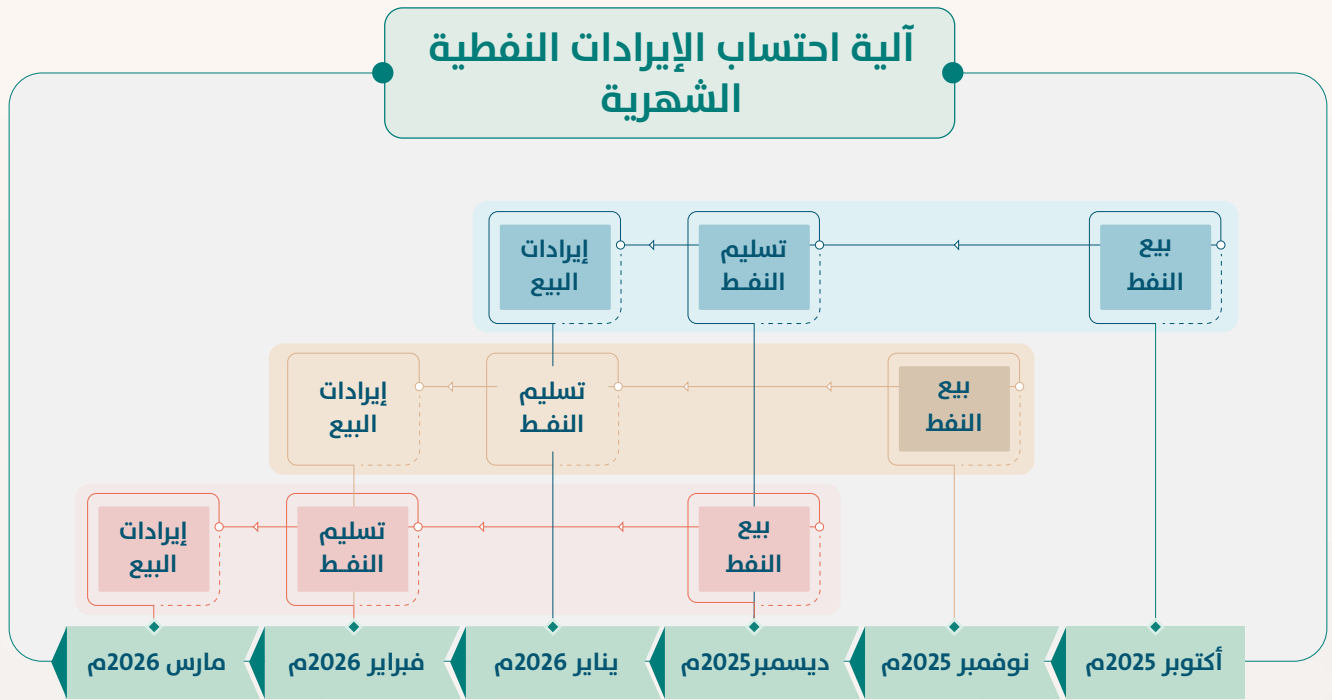
3 بلغ إجمالي الإنفاق العام للدولة نحو (3,010) مليون عـ.

4 سجلت الميزانية العامة للدولة عجزاً بنحو (25) مليون عـ.

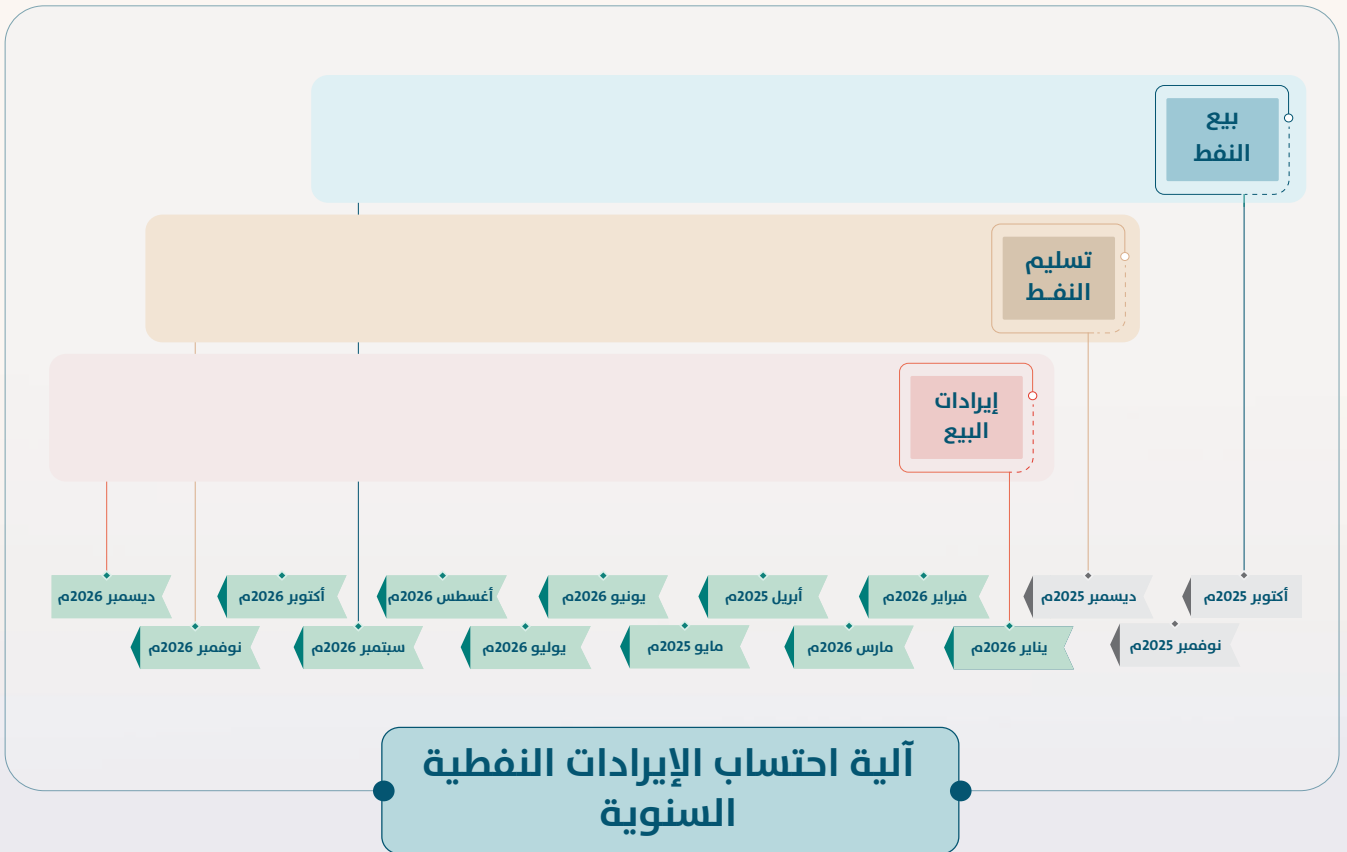
## آلية احتساب إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة

تُحتسب إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة وفق عمليات مالية متكاملة تمر بثلاث مراحل رئيسية، تتمثل في: **البيع، ثم التسليم، ثم تحصيل الإيراد**. وبناءً على هذه الآلية، لا يتم تسجيل الإيرادات النفطية فور إتمام عملية البيع، وإنما بعد استكمال إجراءات التسليم ومن ثم التحصيل المالي.

فعلى سبيل المثال، مبيعات شهر يناير 2026م، يتم تسليمها في شهر مارس 2026م، ويتم تحصيل إيراداتها الفعلية في شهر أبريل 2026م، أي يتم استلام الإيرادات بعد ثلاثة أشهر من إبرام عقد البيع.



وعليه، تتكون إيرادات النفط للسنة المالية 2026م من حصيلة مبيعات النفط خلال الفترة من أكتوبر 2025م وحتى سبتمبر 2026م.



# الأداء المالي

حتى نهاية الربع الأول 2026م

## الإيرادات

شهدت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنحو (13%) حتى نهاية الربع الأول من عام 2026م مسجلة نحو (2,985) مليون  $\text{ع.م.}$  مقارنة بتسجيل (2,635) مليون  $\text{ع.م.}$  بذات الفترة من عام 2025م. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الإيرادات النفطية.

مليون  $\text{ع.م.}$

نسبة التغير % الربع الأول (2026/2025م)	2026م			البيان	2025م
	النسبة من الميزانية المعتمدة	حتى نهاية الربع الأول	الميزانية المعتمدة		حتى نهاية الربع الأول
5%	27%	1,535	5,752	صافي إيرادات النفط	1,468
36%	30%	593	1,961	صافي إيرادات الغاز	436
13%	23%	817	3,607	الإيرادات الجارية	725
-	31%	40	127	الإيرادات والاسترداد الرأسمالية	6
13%	26%	2,985	11,447	إجمالي الإيرادات	2,635

# الأداء المالي

حتى نهاية الربع الأول 2026م

## وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

- 1 ارتفع صافي إيرادات النفط حتى نهاية الربع الأول لعام 2026م بنسبة (5%) مسجلًا نحو (1,535) مليون  $\text{ع.}$  مقارنة بتحصيل (1,468) مليون  $\text{ع.}$  حتى نهاية الربع الأول لعام 2025م.
- 2 ارتفع صافي إيرادات الغاز بنهاية الربع الأول لعام 2026م بنسبة (36%) مسجلًا نحو (593) مليون  $\text{ع.}$  مقارنة بتسجيل (436) مليون  $\text{ع.}$  في الفترة ذاتها من عام 2025م.
- 3 ارتفعت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية الربع الأول لعام 2026م بنحو (92) مليون  $\text{ع.}$  أي بنسبة 13% إذ بلغت نحو (817) مليون  $\text{ع.}$  مقارنة بتحصيل (725) مليون  $\text{ع.}$  في الفترة ذاتها من عام 2025م.

بيانات مبدئية

## الإيرادات العامة حتى نهاية الربع الأول من عام 2026م

40

الإيرادات والاستردادات  
الرأسمالية

817

الإيرادات الجارية

593

صافي إيرادات الغاز

1,535

صافي إيرادات النفط

2,985

مليون  
 $\text{ع.}$

إجمالي  
الإيرادات

# الأداء المالي

حتى نهاية الربع الأول 2026م

## الإنفاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية الربع الأول من عام 2026م نحو (3,010) مليون  $\text{ع.د.}$ ، مرتفعًا بمقدار (239) مليون  $\text{ع.د.}$  أي بنسبة (9%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2025م؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع نسبة المصروفات الإنمائية مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025م.

مليون  $\text{ع.د.}$

نسبة التغير % الربع الأول (2026/2025م)	2026م			البيان	2025م
	النسبة من الميزانية المعتمدة	حتى نهاية الربع الأول	الميزانية المعتمدة		حتى نهاية الربع الأول
8%	24%	2,119	8,771	المصروفات الجارية	1,967
31%	26%	334	1,300	المصروفات الإنمائية*	254
(15%)	22%	417	1,906	مساهمات ونفقات أخرى	490
133%	-	140	0	مصروفات قيد التسوية	60
9%	25%	3,010	11,977	إجمالي الإنفاق	2,771

\* تشمل المصروفات الإنمائية ومصروفات مشاريع التحول الاقتصادي.

# الأداء المالي

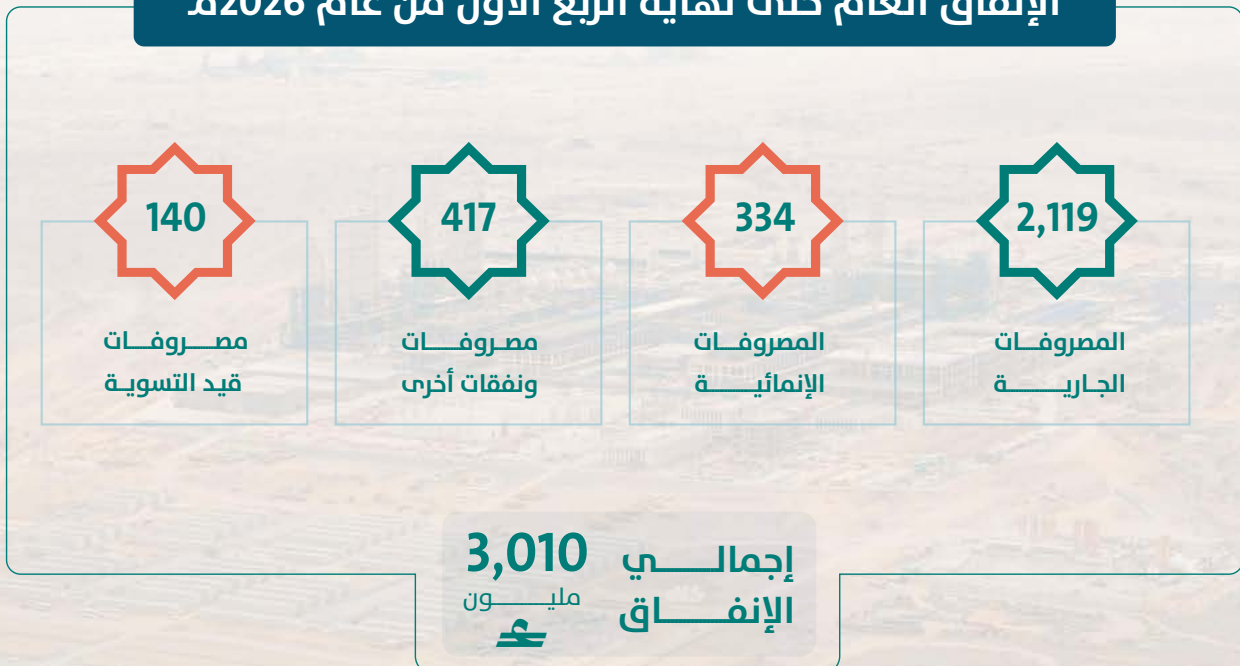
حتى نهاية الربع الأول 2026م

## وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

- 1 **ارتفعت المصروفات الجارية بنحو (152) مليون ٤ مسجلةً حوالي (2,119) مليون ٤، مقارنةً بالمصروفات الجارية للربع المماثل من العام الماضي البالغة نحو (1,967) مليون ٤.**
- 2 **بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية نحو (334) مليون ٤، بنسبة صرف بلغت (26%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2026م والبالغة (1,300) مليون ٤.**
- 3 **انخفضت جملة المساهمات والنفقات الأخرى بنحو (73) مليون ٤ إذ بلغت نحو (417) ، مقارنةً بتسجيل (490) مليون ٤ في ذات الفترة من عام 2025م. وقد بلغ دعم بنود منظومة الحماية الاجتماعية وقطاع الكهرباء والمنتجات النفطية حتى نهاية الربع الأول من عام 2026م نحو (154) مليون ٤ و(80) مليون ٤ و(17) مليون ٤ على التوالي. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (75) مليون ٤.**

بيانات مبدئية

### الإنفاق العام حتى نهاية الربع الأول من عام 2026م



## الأداء المالي

حتى نهاية الربع الأول 2026م

### الإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية

بلغ الإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية خلال الربع الأول من عام 2026م نحو (1,233) م.ع، موزعًا على النحو التالي:



### سداد مستحقات القطاع الخاص

سددت وزارة المالية حتى نهاية الربع الأول من عام 2026م أكثر من (362) مليون م.ع مستحقات مدفوعة للقطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي مكتملة الدورة المستندية؛ وذلك في إطار التزام وزارة المالية بسداد مستحقات القطاع الخاص مكتملة الدورة المستندية خلال خمسة أيام عمل في المتوسط.

### الدين العام

بلغ حجم الدين العام نحو (14.5) مليار ريال عماني بنهاية الربع الأول من عام 2026م مستقرًا في المستوى ذاته المسجل بنهاية عام 2025م، ومرتفعًا بنسبة (2%) عن المسجل بنهاية الربع المماثل من العام المنصرم والبالغ نحو (14.3) مليار ريال عماني، ويعود ذلك إلى تلبية الاحتياجات التمويلية بالتزامن مع العمل على تطوير سوق الدين المحلي، وإتخاذ الإجراءات الاستباقية والمنضبطة لإدارة الالتزامات المستحقة خلال العام الجاري.

# الأداء الاقتصادي العالمي والمحلي

## الاقتصاد العالمي

سجل الاقتصاد العالمي نموًا بنحو (3.4%) في 2025م، ومن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي العالمي تباطؤً في 2026م ليصل إلى (3.1%) و(3.2%) في 2027م، ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم العالمي إلى (4.4%) في 2026م بعد أن بلغ نحو (4.1%) في 2025م.

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2026م.

## أسواق النفط العالمية

من المتوقع أن يرتفع متوسط سعر خام برنت الفوري في عام 2026م ليصل لنحو (96) دولاراً أمريكياً للبرميل، في حين يتوقع أن ينخفض متوسط سعر خام برنت الفوري إلى (76) دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2027م.

تقرير توقعات الطاقة قصير الأجل، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أبريل 2026م.

## الاقتصاد المحلي

ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حتى نهاية عام 2025م بنسبة (2.4%)، مسجلاً نحو (39,295) مليون  $\text{ع.م.}$  مقارنةً بـ (38,375) مليون  $\text{ع.م.}$  بنهاية الفترة ذاتها من عام 2024م.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أبريل 2026م.



## الأنظمة الإلكترونية للمستفيدين

في إطار جهود وزارة المالية لتبسيط الإجراءات، وأتمتة العمليات المرتبطة بالمستفيدين والمراجعين، وقّرت الوزارة مجموعة من الأنظمة الإلكترونية التي تُمكن المستفيدين من الوصول بسهولة إلى الخدمات المتعلقة بمستحققاتهم المالية، وتبسيط الإجراءات الخاصة بتقديم طلبات التظلمات الضريبية.

### 1- نظام خدمات المستفيدين

المظلة الإلكترونية الشاملة التي تتيح للمتعاقدين مع الجهات الحكومية -أفرادًا وشركات- الحصول على كافة الخدمات المرتبطة برقم المستفيد.

يمكن للمستفيد من خلال النظام:



### 2- نظام التظلمات الضريبية

نظام إلكتروني يتيح للمستخدمين تقديم طلبات التظلم الضريبي ومتابعتها حتى صدور القرار.

- |                              |  |
|------------------------------|--|
| 1 تقديم طلب تظلم ضريبي       | 3 الاطلاع على الطلبات الخاصة بالمستخدمين |
| 2 عرض ملفات الطلب إلكترونياً | 4 تتبع حالة الطلبات                      |

رسالة الإلزام<sup>1</sup>: تصدرها وزارة المالية لضمان تحويل جميع المبالغ المرتبطة بمشروع ما إلى الحساب البنكي الخاص بالمستفيد.

# الأنظمة الإلكترونية للمستخدمين

## ما الذي يميز هذه الأنظمة؟

توفر تتبع العمليات والإجراءات والموقف التنفيذي للخدمة، والحصول على التقارير.



تتيح إجراء عمليات الدفع إلكترونياً.



دعم اللغتين العربية والإنجليزية.



تُمكن هذه الأنظمة الإلكترونية المستخدمين من إنجاز معاملاتهم المالية وتظلماتهم الضريبية بكفاءة، دون الحاجة إلى مراجعة الجهات المختصة حضورياً؛ مما يوفر الوقت والجهد ويعزز دقة الإجراءات وشفافيتها. وتشكل هذه الأنظمة أداة فعّالة تدعم تجربة المستخدم، وتساهم في تحسين جودة الخدمات الحكومية وتعزيز التحول الرقمي.

